

Distr.: Limited
11 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين
فيينا، ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير

إضافة

ثانياً - التوصيات (تابع)

جيم - توصيات بشأن تهريب المهاجرين جواً وتيسيره بالاحتياط بالوثائق

التوصية ١١

ينبغي للدول الأطراف أن تصوغ مبادئ توجيهية للممارسين بغرض تنمية قدراتهم في مجال استبانة الوثائق المزورة وتزويدهم بالمعدات اللازمة.

التوصية ١٢

ينبغي للدول الأطراف أن تنشئ ثلاثة أفرقة للخبراء تعنى بأشكال تهريب المهاجرين المختلفة (جواً وبحراً وبراً) وتعقد اجتماعات دورية من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وأساليب التحقيق.

التوصية ١٣

ينبغي للدول الأطراف أن تعتمد إجراءات صارمة في المطارات بغرض مكافحة تهريب المهاجرين جواً.

التوصية ١٤

ينبغي للدول الأطراف أن تستخدم نموذج الحواجز المانعة لكسر نموذج أعمال تهريب المهاجرين.

التوصية ١٥

ينبغي للدول الأطراف أن تتبادل المعلومات ذات الصلة عن الأفراد الذين يدخلون إلى البلدان التي تستضيف أحداثاً رياضية دولية أو غيرها من الأحداث الكبرى بهدف الحد من الفرص المتاحة أمام مهربي المهاجرين.



التوصية ١٦

ينبغي للدول الأطراف أن تحلل نتائج أعمال هيئات التحقيق وأن تلخص الممارسات الواعدة بغرض إتاحة تلك المعلومات للجمهور وجميع الوكالات الحكومية وغير الحكومية من أجل زيادة الوعي.

التوصية ١٧

ينبغي للدول الأطراف أن تحلل المعلومات الموجودة على المواقع الشبكية وغيرها من الموارد المتاحة على الإنترنت التي تقدم المشورة بشأن كيفية تسهيل دخول المهاجرين إلى دولة طرف ما.

التوصية ١٨

ينبغي للدول الأطراف أن تنظر، بما يتماشى مع القوانين المحلية والدولية، في جمع وتبادل المعلومات البيومترية للمسافرين بغرض تحسين استبانة دروب التهريب وكشف المنظمات الإجرامية التي تيسر السفر عن طريق الاحتيال بالوثائق.

التوصية ١٩

ينبغي للدول الأطراف أن تتبادل المعلومات المتعلقة باعتراض الإرساليات التي تنطوي على ما يسمى بالوثائق "السليمة ولكن الاحتيالية" التي تتضمن هويات يكثر استخدامها من قبل عصابات التهريب لتيسير السفر جواً، وذلك بغرض تعزيز قدرة السلطات المعنية على استبانة الأفراد المسافرين باستخدام وثائق احتيالية وكشفهم.

التوصية ٢٠

ينبغي للدول الأطراف أن تدعو الشركاء المعنيين، بما في ذلك المكتب، إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية بغرض استبانة ومعالجة أوجه الضعف التي قد تُمكن من تهريب المهاجرين جواً، بما في ذلك النظر في الإسهام في برنامج سبل التخاطب بين المطارات، أو زيادة مساهمتهم فيه.

التوصية ٢١

ينبغي للدول الأطراف أن توسع نطاق تعاونها مع شركات النقل الجوي التجارية لكشف الأفراد المسافرين باستخدام وثائق احتيالية، واستبانة أتماط ودروب السفر التي تستخدمها عصابات التهريب.

ثالثاً - ملخص المداولات (تابع)

١ - استُهلّت المناقشات بشأن البند ٣ من جدول الأعمال بعرضين إيضاحيين قدمهما اثنان من الخبراء الوطنيين، وهما السيد روهان كوهو، مدير الشبكة الدولية التابعة للوكالة الكندية للخدمات الحدودية، الذي تحدث نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، والدكتور محمد عزّت، كبير المدّعين العامين في شعبة التعاون الدولي التابعة لمكتب المدعي العام في مصر، الذي تحدث نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

٢- وعرض السيد كوهو المنظور التشغيلي الذي يبين جهود كندا في مكافحة تهريب المهاجرين. وشدد على أن تهريب المهاجرين ليس نشاطاً إجرامياً متجانساً، إذ تتفاوت عوامل الدفع والجذب، وسعر الرحلة، ومسار السفر، والوثائق المستخدمة، والوضع عند الوصول تفاوتاً كبيراً بين حالة وأخرى.

٣- وأشار إلى أنه يمكن أن يكون المهاجرون أنفسهم مصدراً قيماً للمعلومات لزيادة المعرفة بحوادث التهريب جواً، وبصورة أعم، بشبكات التهريب وطرائق العمل الجديدة. ويمكن تبادل مثل هذه المعلومات على الصعيد المحلي وكذلك الدولي، حسب الاقتضاء. وأشار السيد كوهو أيضاً إلى أهمية ضباط الاتصال الذين يمكن إدماجهم مع موظفي الدول الأخرى لتشكيل أفرقة لإنفاذ قوانين الهجرة. وقدم أمثلة على تجارب في مجال مكافحة الوثائق الاحتيالية، بما في ذلك من خلال مركز التوثيق الوطني. واحتتم حديثه بالإشارة إلى الاستراتيجيات التي اعتمدها كندا لمكافحة الاحتيال، بما في ذلك أهمية التواصل، وتحليل البيانات وتبادل المعلومات، وأمن الوثائق، والتدريب، والمساعدة في مجال بناء القدرات.

٤- وفي العرض الإيضاحي الذي أعقب ذلك، أوضح الدكتور عزت الإطار القانوني الوطني المصري لمكافحة تهريب المهاجرين، بما يشمل دستورها وتشريعاتها (وبخاصة القانون رقم ٨٢ لعام ٢٠١٦)، واستراتيجيتين وطنيتين، وخططاً توجيهية. ولاحظ أنه في حين أن الشكل الأكثر شيوعاً لتهريب المهاجرين من مصر في السنوات الأخيرة كان عن طريق البحر، فقد لوحظت زيادة في تهريب المهاجرين عن طريق الجو. وتطرق الدكتور عزت إلى الطرائق المتغيرة وطائفة الوسائل غير المشروعة التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في التهريب. وقدم الدكتور عزت أمثلة على الحالات التي استخدمت فيها وثائق ومواقع شبكية مزورة للحصول على تأشيرات، ملاحظاً أن جوازات السفر البيومترية هي من الوسائل التي تستخدمها مصر للكشف عن الوثائق الاحتيالية. وأبرز العديد من الجهود المبذولة للتغلب على التحديات التي يمثلها هذا الشكل من التهريب، بما في ذلك زيادة الوعي في صفوف الفئات الضعيفة، فضلاً عن توعية سلطات إنفاذ القانون والنيابة العامة، حيث كانت الأدلة العملية التي أُنتجت بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة فعالة في زيادة الوعي. كما أوضح كيف أن مذكرات التفاهم مع عدد من البلدان تيسر التعاون المتبادل وتبادل المعلومات من أجل القضاء على الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين.

٥- وبعد هذين العرضين الإيضاحيين، تبادل المناظران معلومات إضافية مع المشاركين رداً على العديد من الأسئلة والتعليقات المتعلقة بالتدابير المحددة المتخذة للتصدي لتهريب المهاجرين عن طريق الجو. وركز عددٌ من هذه الأسئلة والتعليقات على الممارسات الواعدة فضلاً عن سبل تعزيز التعاون على الصعيد الثنائي، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف.

٦- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب متكلمون عن التزامهم بتعطيل تهريب المهاجرين عن طريق الجو، مشددين على العلاقة الجوهرية بين هذا الشكل من أشكال التهريب والاحتيال بالوثائق. وأشار العديد من المتكلمين إلى الأساليب المعقدة التي يستخدمها المهربون لتجنب

كشفتهم من قبل موظفي الحدود، بما في ذلك جوازات السفر والتأشيرات الاحتيالية، والاحتيال المنظم للحصول على التأشيرات، وإساءة استخدام نظم التأشيرات عبر الإنترنت.

٧- وبغية تذليل هذه التحديات، تبادل المتكلمون المعلومات عن الممارسات الواعدة للحد من حركة المسافرين الذين لا يحملون مستندات صحيحة وتقليل استخدام المطارات الدولية كمحور للجريمة المنظمة. وأبرز العديد من المتكلمين الأهمية الحاسمة لتبادل المعلومات في الكشف عن تهريب المهاجرين عن طريق الجو والتحقيق فيه وملاحقة الضالعين فيه قضائياً. وأشار المتكلمون إلى قيمة تبادل البيانات الاستخباراتية وصور الوثائق الأصلية والمزيفة والمزورة؛ والتعاون بين سلطات المطارات؛ وإنشاء شبكات من المتخصصين القادرين على كشف الأفراد والشبكات الرئيسية الضالعة في تهريب المهاجرين. وأبرز عدة متكلمين قيمة المؤسسات الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين، فضلاً عن قواعد البيانات ومراكز الوثائق لتسهيل تبادل المعلومات، بما في ذلك إتاحتها لموظفي المطارات العاملين في الخطوط الأمامية. وتحدثت متكلمة عن ندرة البيانات المتعلقة بتهريب المهاجرين عن طريق الجو، مشيرة إلى فائدة ورقة المناقشة الصادرة عن المكتب بشأن تهريب المهاجرين عن طريق الجو (٢٠١٠) باعتبارها مصدراً مملوفاً للمعلومات عن هذا الشكل من أشكال التهريب. وأبرز متكلم آخر تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول تهريب المهاجرين كوسيلة لتيسير التعاون الدولي على مكافحة الجريمة.

رابعاً - تنظيم الاجتماع

باء - الكلمات (تابع)

- ٨- تكلم في إطار البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال ممثلو الأطراف التالية في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين: الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي، إندونيسيا، السنغال، السودان، نيوزيلندا.
- ٩- وألقى كلمة في إطار البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال ممثلاً الدولتين التاليتين الموقعيتين على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين: تايلند وسري لانكا.
- ١٠- وتكلم أيضاً ممثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وهي منظمة حكومية دولية.